بـــــــــــــــــــــــلاغ تكذيـــــــــــــــبي

أورد أحد المواقع الإلكترونية، أمس الثلاثاء 09 يوليوز 2013، خبرا يتهم فيه مدير المهرجان الدولي للفيلم حول حقوق الإنسان، السيد عمر اللوزي، وزيرة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية، السيدة بسيمة الحقاوي، بـ"حجب الدعم المخصص لمهرجانه في دورته السابعة"، حيث صرح بأنه "اتصل في اليوم الذي تلى اختتام المهرجان بديوان الوزيرة لإتمام إجراءات صرف الدعم السنوي الذي تقدمه الوزارة لمهرجانه منذ انطلاقته في دورته الأولى، لكنه تفاجأ بغياب الدعم هذه السنة".

وإذ تنفي السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ما ورد في الخبر من معطيات جملة وتفصيلا، وتؤكد ألا أساس له من الصحة، بل كذب وبهتان، توضح أن:

§ الوزارة قدمت لأول مرة دعما للسيد اللوزي، باعتباره رئيسا لحركة الشباب الأورو متوسطي، سنة 2009 بتاريخ 31 يوليوز يقدر بـ20.000 درهما، ثم دعما ثانيا بنفس المبلغ (20.000 درهم) سنة 2010 بتاريخ 29 دجنبر، ثم قدمت دعما ثالثا سنة 2011، بقيمة مالية بلغت 20.000 درهما، مقسما على شطرين:

- الشطر الأول تسلمه بتاريخ 20 يوليوز2011؛
- الشطر الثاني تسلمه بتاريخ 15 يونيو 2012، أي في عهد السيدة بسيمة الحقاوي؛

§ الوزارة اعتمدت منذ 2012، تفعيلا للحكامة الجيدة في تدبير الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، مسطرة تحدد معايير شفافة للتمويل، وتعتمد طلب عروض في دعم المشاريع، أعلنتها في وقتها للرأي العام ونشرتها في دليل خاص تحت عنوان "الشراكة مع الجمعيات: مسطرة الانتقاء ودعم المشاريع"، لكن جمعية حركة الشباب الأورو متوسطي، التي يترأسها السيد عمر اللوزي، لم تتقدم بأي مشروع ضمن مشاريع الجمعيات التي يمولها القطب الاجتماعي، سواء خلال سنة 2012 أو سنة 2013؛

فكيف يحجب، إذن، صرف دعم غير مقدم طلبه أصلا؟!

§ أما عن اتصال السيد اللوزي بـ"ديوان السيدة الوزيرة"، فهو كذب ومحض افتراء، حيث لم يتلق أي عضو بالديوان اتصالا بهذا الخصوص، ناهيك عن أن صرف الدعم من اختصاصات إدارة الوزارة، وليس الديوان.

وعليه، وإذ نجدد التأكيد على أن ما نشر مناقض للحقيقة، نحتفظ بالحق في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الأخرى.